



مجلة العلوم الاقتصادية

Journal homepage:

<http://journals.sustech.edu/>

العوامل المرتبطة بقرار التأجير التمويلي ودورها في تقويم الأداء المالي للشركة الوطنية للإجارة (دراسة ميدانية)

علي عبد الله منصور و عمر السر الحسن محمد

الشركة الوطنية للإجارة المحدودة

معهد الإدارة العامة - المملكة العربية السعودية

المستخلص:

تمثلت مشكلة الدراسة في ظاهرة غياب أو قلة استخدام الأساليب التمويلية غير التقليدية (التأجير التمويلي نموذجاً) والتي يمكن للشركات السودانية اللجوء إليها ، حيث أن الشركات تحتاج للتمويل في بعض مشروعاتها لعدم توفر السيولة المالية لإقامة مشاريعها ، كما أن قرار التأجير التمويلي للأصل أم شراء الأصل يتوقف على تحليل العوامل المرتبطة بقرار التأجير التمويلي مثل الربحية والسيولة وكفاية رأس المال والمخاطرة والمنافسة ، والتي يمكن أن تؤثر أيضاً في تقويم الأداء المالي لهذه الشركات، هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين العوامل المرتبطة بقرار التأجير التمويلي وتقييم الأداء المالي في الشركة الوطنية للإجارة ، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، وخلصت الدراسة إلى قلة انتشار استخدام التأجير التمويلي بواسطة الشركات السودانية وأن العوامل المرتبطة بقرار التأجير التمويلي تساعد في تقويم الأداء المالي لشركات الإجارة بصورة سليمة، ووضحت الدراسة بتشجيع إنشاء الشركات الخاصة بتأجير الأصول الرأسمالية الضخمة في قطاعات البنية الأساسية بهدف خلق سوق تأجير تمويلي لتزويد شركاتها بالتجهيزات المناسبة ، والعمل على إصدار قانون لتنظيم مجال التأجير التمويلي يتلاءم مع بيئة السودان ويتوافق مع المعايير والأعراف الدولية.

ABSTRACT:

The research problem can be represented in the lack or inadequate usage of untraditional financing modes such as finance lease, which can be used by Sudanese firms in order to finance their projects to overcome the lack of sufficient liquidity to initiate their projects. Moreover, the decision of whether to resort to finance lease or the purchase of the assets will depend on analysing the factors related to the finance lease decision such as profitability, liquidity, capital adequacy, risk, and competition, which may further affect the financial evaluation performance of these firms. The study aimed to analyze the relationship between the factors related to finance lease decision and financial evaluation performance at the National Leasing Company. The study used the analytical descriptive approach. The study main findings indicated that finance lease in the Sudan has a limited spread, and the lease companies in turn are very few. Moreover, the factors related to the finance lease assist in evaluating financial performance at lease firms properly. The study calls for establishing private firms related to leasing huge capital assets in infrastructure sector in order to establish

a finance leasing market to provide the lease firms with the appropriate equipment. Also, the study recommended enacting a statutory law that is fully conform to the Sudanese business environment and consistent with the international standards and conventions to organize the issue of the finance lease.

الكلمات المفتاحية: قرار التأجير التمويلي ، حجم رأس المال، درجة المخاطرة ، درجة الربحية ، تقويم الأداء.

المقدمة :

يعد التأجير التمويلي تطوير للصيغ التمويلية التي تساعد الشركات في الحصول على الأصول الرأسمالية له دون دفع كامل القيمة بل من خلال دفعات خلال فترات محددة مع الحفاظ على كامل الضمانات اللازمة للمؤجر عن طريق الاعتراف له بحق الملكية على الأصول ، بحيث يمكنه استردادها إذا امتنع المستأجر عن أداء الأجرة ولا تدخل في تفليسة المستأجر إذا توقف عن الدفع ، وفي نفس الوقت أعطت للمستأجر الحق في اختيار شراء الأصول على أن يدفع مبلغاً يؤخذ في الاعتبار عند تحديد مبالغ الأجرة التي تم الوفاء بها خلال مدة الإيجار وبهذا فان المؤجر التمويلي لا يعدو أن يكون وسيطاً مالياً يتولى تمويل شراء الأصل الرأسمالي الذي يحدده المستأجر ويتفق على مواصفاته مع المورد ، وتتولى شركة التأجير التمويلي بوصفها الوسيط المالي أداء الثمن إلى المورد على أن يتسلم المستأجر ذلك الأصل ليستعمله في مشروعه الإنتاجي طوال مدة الإيجار مع حقه في اتخاذ قرار الشراء ، ويعتبر الإيجار التمويلي من احد أساليب التمويل المستخدمة في الشركات وترتبط به عدة عوامل مثل حجم رأس مال الشركة وربحيته ومستوى المنافسة ولا بد من أخذ هذه العوامل في الاعتبار عند تقويم الأداء المالي للشركة.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في ظاهرة غياب أو قلة استخدام الأساليب التمويلية غير التقليدية (التأجير التمويلي أنموذجاً) والتي يمكن للشركات السودانية اللجوء إليها حيث أن الشركات تحتاج للتمويل في بعض مشروعاتها لعدم توفر السيولة المالية لإقامة مشاريعها كما أن قرار التأجير التمويلي للأصل أم شراء الأصل يتوقف على تحليل العوامل المرتبطة بقرار التأجير التمويلي مثل الربحية والسيولة وكفاية رأس المال والمخاطرة والمنافسة والتي يمكن أن تؤثر أيضاً في تقويم الأداء المالي لهذه الشركات ، عليه يمكن إبراز مشكلة الورقة من خلال مجموعة من التساؤلات التالية:

- هل توجد علاقة بين تحليل حجم رأس المال الشركة و تقويم الأداء المالي للشركة الوطنية للإجارة ؟
- هل توجد علاقة بين تحليل المخاطر التي تتعرض لها الشركة المرتبطة بقرار الإيجار التمويلي في تقويم الأداء المالي للشركة الوطنية للإجارة ؟
- هل توجد علاقة بين تحليل سيولة الشركة و بتقويم الأداء المالي للشركة الوطنية للإجارة ؟
- هل توجد علاقة بين تحليل ربحية الشركة و تقويم الأداء المالي للشركة الوطنية للإجارة ؟
- هل توجد علاقة بين تحليل مستوى منافسة الشركة و تقويم الأداء المالي للشركة الوطنية للإجارة ؟

أهمية الدراسة:

1. نقص الدراسات التي تناولت التأجير التمويلي من خلال ربطها بتقويم الأداء المالي و إثراء المكتبة العلمية بالبحوث في هذا المجال في التمويل.

2. التأجير التمويلي بديل تمويلي يناسب جداً مع المجتمعات النامية ويساعد علي دفع التنمية لأقتصاديه حيث يقوم التأجير التمويلي بخفض أعباء الإنفاق الاستثماري للمشروعات مما يؤدي إلى تحسين الكفاءة لأقتصاديه.

3. التأجير التمويلي يعد الأفضل للحصول على الأصول المعقدة تكنولوجياً والتي تواجه مخاطر التقادم السريع وغير المتوقع والمشروعات التي تتطلب إنفاقاً ضخماً على أصولها ولكن تعاني من مخاطر التقادم أهداف الدراسة:

تهدف هذا الورقة إلى تحليل العلاقة بين العوامل المرتبطة بقرار التأجير التمويلي وتقييم الأداء وذلك من خلال التعرف على الإطار المفاهيمي للتأجير التمويلي ، وبيان كيفية تحليل العوامل المرتبطة بقرار التأجير التمويلي للاستفادة منها في تقييم الأداء المالي لشركات الإجارة السودانية.

فرضيات الدراسة :

لتحقيق أهداف الورقة وللإجابة علي الدراسة المشار إليها أعلاه سيتم اختبار الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى : توجد علاقة ذات دالة إحصائية بين تحليل حجم رأس مال الشركة و تقييم الأداء المالي. الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دالة إحصائية بين تحليل درجة المخاطرة الشركة و تقييم الأداء المالي.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دالة إحصائية بين تحليل سيولة الشركة و تقييم الأداء المالي.

الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دالة إحصائية بين تحليل مستوى ربحية للشركة و تقييم الأداء المالي.

الفرضية الخامسة: توجد علاقة ذات دالة إحصائية بين تحليل مستوى المنافسة للشركة و تقييم الأداء المالي.

منهجية الدراسة: تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الإحصائي.

مصادر جمع بيانات الدراسة:

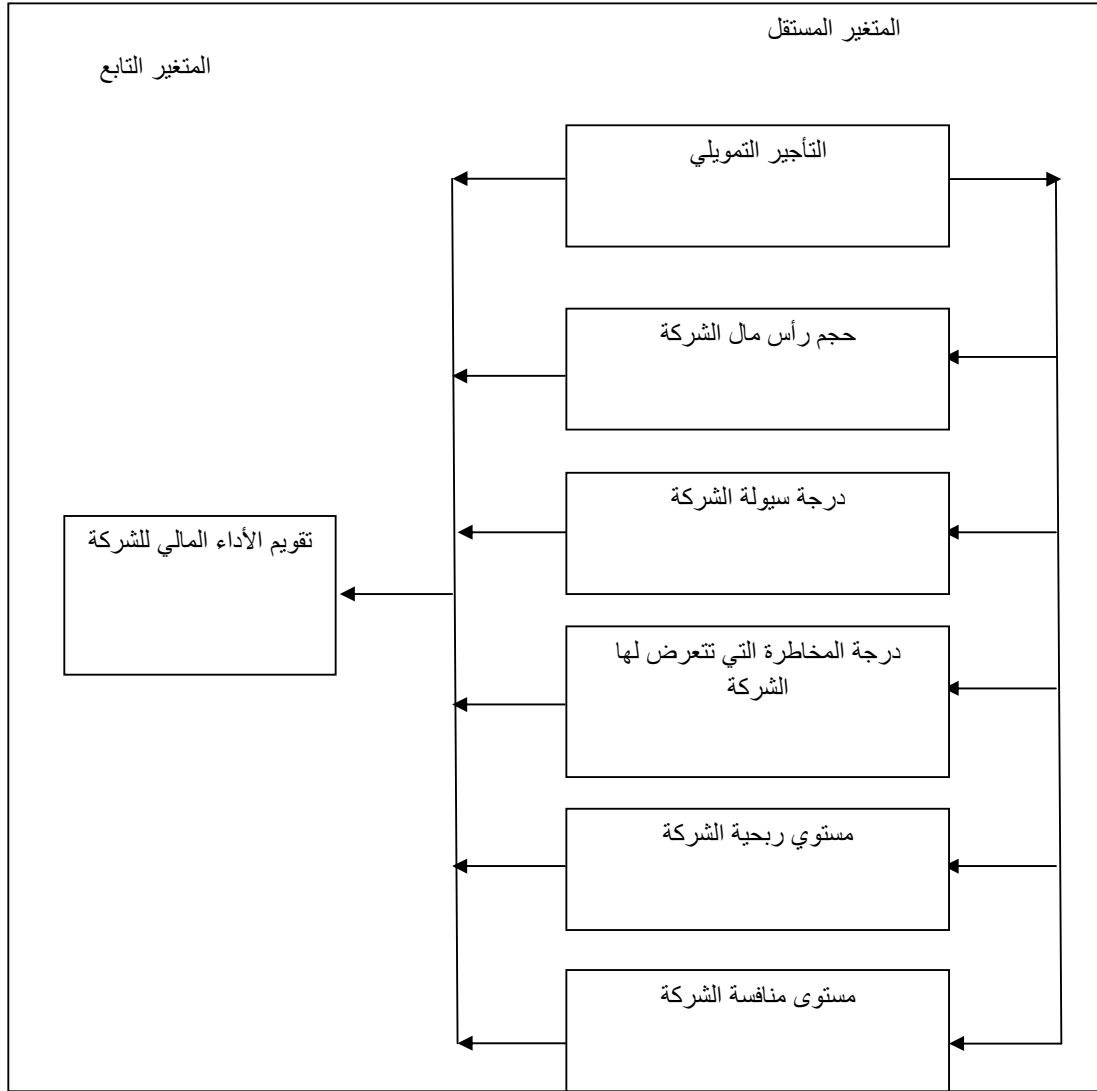
تم جمع البيانات الأولية من خلال الإستبانة والبيانات الثانوية من المراجع والكتب والدوريات والرسائل الجامعية والإنترنت.

حدود الدراسة:

تم إجراء الدراسة على الشركة الوطنية للإجارة و الاستثمار المحدودة ، 2015م.

نموذج متغيرات الدراسة :

المتغير المستقل، قرار التأجير التمويلي وتم تناوله من خلال العوامل التي ترتبط به وهي (حجم رأس مال الشركة، سيولة الشركة، مستوى ربحية الشركة، درجة المخاطرة ، ومستوى المنافسة) ، والمتغير التابع تقييم الأداء المالي.



المصدر: إعداد الباحث ، 2015م

شكل رقم (1): نموذج متغيرات الدراسة

تنظيم الدراسة:

تم تقسيم الورقة إلى أربعة محاور، المحور الأول الإطار العام للورقة والدراسات السابقة، والمحور الثاني الإطار النظري للبحث والمحور الثالث الدراسة الميدانية، والمحور الرابع مناقشة النتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة:

دراسة: Ender,1999 :

هدفت إلى توضيح دوافع التأجير والتي تكمن في انخفاض تكلفة الاستئجار مقارنة بأساليب التمويل الأخرى وتوفير نسبة من السيولة في حالة الاستئجار والاستفادة من القيمة الاقتصادية للتجهيزات فور دفع القيمة الإيجارية للأصول.، وتوصلت الدراسة إلى أن التأجير التمويلي يساعد الشركات العاملة في قطاع

السيارات على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء فهناك استراتيجيات أساسية يجب التعامل من خلالها مع بديل التأجير التمويلي باعتباره بديلاً لتمويل الأصول حتى لا يتم التوصل إلى نتائج بطريقة غير سليمة.

دراسة: Avery,2001:

هدفت إلى توضيح الظروف التي تلجأ المؤسسات المالية فيها إلى خيار التأجير التمويلي كأحد بدائل التمويل المتاحة للمنظمة وقيم الموقف إذا تركت المؤسسة أو الشركة بديل التأجير مع توافر هذه الظروف أو لجأت إلى التأجير في حالة عدم توافر الظروف ، وتوصلت الدراسة إلى إن هنالك مجموعة من العناصر تقوم على توظيف التأجير في مجال الصناعة منها التمويل التكنولوجي وماله من تأثير على الدورة الاقتصادية وظهور مجموعة من الشركات في شبكة المعلومات العالمية تساعد الشركات طالبة الاستئجار على الحصول ما تريده من أصول.

دراسة: حموي،(2005م):

هدفت إلى تقديم بدائل يمكن اعتمادها كأساس لتمويل الاستثمارات بجميع أنواعها لإسهامها في تسهيل عملية التمويل وتخفيض الأعباء والالتزامات المالية التي تؤثر على تركيبة الأموال في منشأة الأعمال، كما تسهم في تحقيق التوازن بين السيولة وربحية الاستثمار التي تعد مقياساً لقياس أداء الاستثمار في تحقيق أهدافه، وتوصلت إلى إن الإيجار التمويلي أصبح من أهم مصادر التمويل المستخدمة لتمويل المشاريع الصناعية والتجارية و التي كانت عاجزة عن الحصول على التمويل بشقبة العيني أو النقدي اللازم لتلك المشاريع وسن التشريعات المنظمة لعقود الإيجار التمويلية ومراعاة استقلاليتها عن العقود الأخرى.

دراسة: حساني،(2006م):

هدفت إلى عكس واقع التأجير التمويلي في الجزائر وبيان أهميته كبديل تمويلي وضرورة قيام البنوك بإدخال والتعامل بغرض الإيجار المنقول والعقاري في أنشطتها التقليدية لما له من مردود كبير ولا يتسم بأخطار عالية وتوسع التعامل بغرض الإيجار في معظم دول العالم، توصلت الدراسة إلى إن تشجيع صناعة التأجير التمويلي يساهم في زيادة حجم الاستثمارات طويلة الأجل لما توفره لمنشآت الأعمال من مصادر تمويل الأصول الثابتة دون تحمل أعباء مالية كبيرة ، كذلك الدعوة إلى استخدام أشكال أخرى لاقتناء الأصول طويلة الأجل بأقل أعباء تمويلية ممكنة مثل نظام التأجير التمويلي الذي اكتسب أهمية كبيرة لدى الدول المتقدمة.

دراسة: صيام وقطيشات (2007م) :

هدفت إلى بيان تأثير قرارات التأجير التمويلي في الأداء المالي للشركات المستأجرة في الأردن وذلك من خلال تحديد تأثير قرار الاستئجار التمويلي في ربحية الشركات وسيولتها ودرجة المخاطرة التي تتحملها. وتوصلت الدراسة ان استخدام الاستئجار التمويلي يؤدي إلى توفير سيولة والربحية للشركات المستأجرة مما يمكنها من استخدامها في أوجه استثمارية أخرى بدلاً من استعمال السيولة المتاحة دفعة واحدة في شراء الأصل.

دراسة: عبد اللطيف (2008م):

هدفت إلى المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلية وتأثيرها في المعاملة الضريبية في مصر من خلال وجهتي المعيار المصري رقم (20) والمعيار المحاسبي الدولي رقم (17) الإجراءات، وتوصلت الدراسة إلى أن المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلية وفقاً للمعايير الدولية والأمريكية المعنية بنشاط

التأجير التمويلي على أساس فكرة نقل المنافع ومخاطر الملكية إن المعيار المصري لم يعرف عقود التأجير التمويلية. دراسة: إدريس (2009م):

هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم التأجير التمويلي والتشغيلي وذلك من خلال تعريفه وبيان أهميته والتعرف على المشاكل المحاسبية للتأجير التمويلي والتشغيلي ومعالجتها وفقاً للمعايير المحاسبية، وكذلك بيان أهم الأحكام المتعلقة بالضريبة في مجال التأجير التمويلي، وتوصلت الدراسة أن المشاكل المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي أكثر تعقيداً من عقد الإيجار التشغيلي وهناك شروط يجب توافرها في تحديد العقد بأنه تمويلي أو تشغيلي والاهتداء بمعايير المحاسبة الدولية لمعالجة قصور التشريع في تحديد المعاملة الضريبية للإيجار التمويلي والتشغيلي.

دراسة: شاهين، (2010م):

هدفت إلى تحليل لطرق المعالجة المحاسبية المقترحة لعمليات التأجير التمويلي وتحديد آثارها الضريبية وتقييم معايير المحاسبة لعمليات التأجير التمويلي في المعيار المحاسبي المصري رقم 20 والمعيار المحاسبي الدولي رقم 17، وتوصلت الدراسة إلى صحة وقبول الفرض بتوافر الآثار الضريبية للمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي وأيضاً إمكانية مساهمة التأجير التمويلي كمجال استثماري في تمويل وإقامة المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر .

دراسة: بارود،(2011م) :

هدفت إلى معرفة معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية و ثم تطبيقها على المؤسسات المالية غير المصرفية، وتوصلت الدراسة إلى أن المؤسسات التمويلية معنية بالمعرفة والدراسة بنظام التأجير التمويلي كإحدى الأساليب التمويلية المستحدثة ولا يتنافى هذا الأسلوب من المخاطر المتعلقة بتقلب أسعار الفائدة نظراً لطول فترة التأجير التمويلي خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية.

دراسة : مكي،(2012م):

هدفت إلى تسليط الضوء على التأجير التمويلي والتعرف على مجالات تطبيقه والاستفادة من تجربة دول مجلس التعاون الخليجي في مجال التأجير التمويلي. وتوصلت الدراسة إلى أن الإجارة تعد من أهم أساليب التمويل الإسلامية نظراً لما تتمتع به من مزايا إذا ما قورنت بأشكال التمويل الإسلامية الأخرى وتساهم في النهوض الاقتصادي للمجتمعات لسهولة الحصول على التمويل.

دراسة: الساعدي(2015م):

هدفت الدراسة إلي إبراز دور أهمية التأجير التمويلي في رفع معدل العائد على الاستثمار إمكانية تطبيق هذا التمويل في مصرف التنمية في ليبيا و التحديات والعوائق التي تواجه هذا النوع من التمويل في ليبيا، وتوصلت الدراسة إلي أن هناك معرفة كاملة لدى موظفي المصرف بأهمية التعامل بالتأجير التمويلي باعتباره صيغة من صيغ التمويل المربحة و لن يكون هناك مشكلة لدى المصرف في السيولة عند تمويل شراء الأصول الرأسمالية والبيئة الاقتصادية .

مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

ركزت الدراسات السابقة علي أهمية التأجير التمويلي والمعالجة المحاسبية والضريبية والنواحي القانونية ، أما الدراسة الحالية فانها تختلف عن الدراسات السابقة من حيث متغيرات الدراسة وهي العوامل المؤثرة

علي قرار التأجير التمويلي وتشمل حجم رأس المال الشركات ودرجة السيولة ودرجة المخاطرة التي تتعرض لها الشركات والربحية ومستوي المنافسة بين الشركات وربطها بتقويم الأداء المالي للشركات.

الإطار النظري للدراسة:

مفهوم التأجير التمويلي :

عُرف لغةً بأنه من أجر يأجر أي ما أعطيت من أجر في عمل والإجارة بيع المنافع والأجر هو الجزاء على العمل والجمع أجور (وفيق، 2006م: 25) ، أما في الاصطلاح فهو تملك منافع شيء مباح بمده معلومة (حضاونة، 2008م: 21)، كما عُرِف بأنه الصورة التنفيذية التي يلزم بموجبها المؤجر بتجهيز الشركة المستأجرة بالأصل أو المعدات مدة متفق عليها ويلزم المستأجر خلالها بدفع أقساط مدفوعات الإيجار السنوية للمؤجر ويتحمل جميع المخاطر التجارية التشغيلية الناجمة بينما يبقى مالك الأصول مسؤولاً عن الاستثمارات الثابتة وخدمة الديون (الحاج ودهال، 2000م: 12)

أهمية التأجير التمويلي:

يُعد من الصيغ الاستثمارية المهمة التي يركز عليها الفكر الاقتصادي نظراً إلى طبيعتها واستجابتها للاحتياجات التمويلية للشركات (أيوب، 2003م: 220) ، من خلال (أنعيمي، 2009م: 265) :

1. إتاحة وسيلة تمويل مناسبة في ظل الاحتياج لإنشاء مشروعات وتحديد القائم منها.
2. الإسهام الفعال في نقل التكنولوجيا والتطوير والتجديد لمختلف القطاعات.
3. تنشيط وتنمية قطاعات معينة بارتفاع قيمة تجهيزاتها لرأس المال.

أهداف التأجير التمويلي :

تتمثل أهداف التأجير التمويلي في (www.ladis.com):

1. الحصول على رأس المال العامل.
2. تكوين الأرباح وذلك عندما تزيد القيمة السوقية للأصل على القيمة الدفترية.
3. إعادة التمويل بأجل متوسط أو طويل الأجل إذا كان الشراء قد مول وفقاً لأسس قصيرة الأجل.
4. تخفيض تكلفة التمويل السابق إذا أعيد التمويل بشروط أفضل .

العوامل المؤثرة على قرار التأجير التمويلي:

1. حجم رأس الشركة: عرف رأس المال على أنه حجم الاستثمارات الموظفة في الموجودات المتداولة قصيرة الأجل (العامري، 2008م: 211)
2. درجة سيولة الشركة: قابلية الأصل على التحول إلى النقدية بسرعة وبدون خسائر بهدف مواجهة الالتزامات المستحقة (عبد الحميد، 2002م: 230)
3. درجة المخاطر التي تتعرض لها الشركة: هي مقياس نسبي لمدى تقلب العائد أو التدفقات النقدية التي سيتم الحصول عليها مستقبلاً، (هندي، 2008م: 222) .

4. التأثير على ربحية الشركة: هي العلاقة بين الإرباح التي تحققها الشركة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح وتعتبر الربحية هدفاً للمنشأة ومقياساً للحكم على كفايتها (الخزاعي، 2009م: 10) .

5. مستوى المنافسة: تتمثل في الصراع بين المؤسسات القائمة في المجتمع للحصول على الموارد المتاحة في هذا المجتمع أما المنافسة المباشرة فهي تلك المنافسة التي تحدث في المؤسسات التي تعمل في قطاع واحد (أبو قحف، 1997م: 25)

المعيار الشرعي رقم (9) الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك:

يهدف هذا المعيار إلى بيان الأسس والأحكام الشرعية للإجارة والإجارة المنتهية بالتملك بدءاً من الوعد بالاستئجار— في حالة وجود وعد - وانتهاء بإعادة العين المؤجرة في الإجارة أو تملكها في الإجارة المنتهية بالتملك كما يهدف أيضاً إلى بيان الضوابط الشرعية التي يجب مراعاتها من قبل المؤسسات المالية الإسلامية (المؤسسة/المؤسسات) (عبد الرحمن، 2010م: 112).

مفهوم تقويم الأداء المالي: عُرِفَ بأنه قياس للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقاً (جمعة، 200م: 38)، أيضاً هو قياس مدى انجاز الوحدات التنظيمية لأهدافها باستخدام مقاييس مناسبة وذلك بهدف اكتشاف نقاط الضعف والقوة والتحري عن أسبابها في سبيل تدعيم الجوانب الإيجابية وإزالة الجوانب السلبية (Deakin, 1987: 878).

ثانياً أهمية تقويم الأداء المالي: تبرز أهمية تقويم الأداء المالي من خلال الاتي (عبد المحسن، 2006م: 11).

1. يوفر تقويم الأداء المالي قياساً لمدى نجاح المنظمة في تحقيق أهدافها فالنجاح مقياس مركب يجمع بين الفاعلية والكفاءة في تعزيز أداء المنظمة لمواصلة البقاء والاستمرار .

2. يوفر نظام تقويم الأداء المالي المعلومات الضرورية لمختلف المستويات الإدارية في المنظمة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

3. يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمنظمات المختلفة مما يؤدي إلى تحسين أداءها .

4. تحقيق درجة من المواءمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة والبيئة التنافسية .

5. تحديد درجة الاتساق بين الأهداف والاستراتيجية المحددة لتحقيقها وقدرة الإدارة على اختيار البدائل الإستراتيجية.

إجراءات الدراسة الميدانية:

مجتمع وعينة الدراسة: مجتمع الدراسة هي الشركة الوطنية للإجارة - العاملة في السودان ، وتم الاعتماد على العينة الميسرة (غير احتمالية) (سيكاران، 2006م: ص396) تم تحديد حجم العينة على أساس أن حجم العينة 25% باعتبار أن مجتمع الدراسة صغير (عبيد، 2003م: ص31) ، تم اختيار عينة ميسرة بطريقة قصديه من (100) فرد من ذوي الاختصاص.

أداة الدراسة : أعتمد الباحثان على الاستبيان كأداة رئيسة لجمع المعلومات من عينة الدراسة، و يشتمل الاستبيان على قسمين:

القسم الأول: البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، حيث يحتوي هذا الجزء على بيانات حول: العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المؤهل المهني، المركز الوظيفي، سنوات الخبرة.

القسم الثاني: بيانات الدراسة ويحتوي على عدد (25) عبارة، طُلب من أفراد عينة الدراسة للإجابة عليها وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي المتدرج وقد تم توزيع العبارات على فرضيات الدراسة البالغة (5) وبواقع (5) عبارات لكل فرضية، وفيما يلي وصفاً للخصائص النوعية لأفراد عينة الدراسة:

جدول رقم (1): التوزيع التكراري والنسبي لخصائص عينة الدراسة

النسبة المئوية	العدد	المؤهل العلمي
%41.0	41	بكالوريوس
%23.0	23	دبلوم عال
%32.0	32	ماجستير
%3.0	3	دكتوراه
1.0 %	1	أخرى
%100	100	المجموع
النسبة المئوية	العدد	التخصص
%42.0	42	محاسبة
%22.0	22	إدارة أعمال
%24.0	24	اقتصاد
%6.0	6	علوم حاسوب
6.0 %	6	أخرى
%100	100	المجموع
النسبة المئوية	العدد	المسمى الوظيفي
%9	9	مدير مالي
%11	11	مدير إداري
%2	2	مراجع خارجي
%5	5	مراجع داخلي
%39	39	محاسب
%25	25	رئيس حسابات
%14	14	أخرى
%100	100	المجموع
النسبة	العدد	سنوات الخبرة
%34.0	34	أقل من 5 سنوات
%43.0	43	5-10
%9.0	9	10-15
%7.0	7	15-20
%7.0	7	أكثر من 20 سنة

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2015م

يتبين من خلال الجدول رقم (1)، ما يلي:

- 1. المؤهل العلمي:** غالبية أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي بكالوريوس فما فوق حيث بلغ عددهم (99) فرد بنسبة (99%)، مما يشير ذلك إلى أن أفراد العينة على تأهيل كافي للإجابة على عبارات الدراسة.
- 2. التخصص:** غالبية أفراد عينة الدراسة تخصصهم المحاسبة، حيث بلغ عددهم (42) فرداً وبنسبة (42.0%) أم التخصصات الأخرى خلاف المحاسبة بلغ عددهم (52) ، بنسبة (52%)، أما التخصص

غير المذكور فعددهم (6) أفراد بنسبة 6%، وتشير هذه المؤشرات إلى أن أفراد عينة الدراسة تخصصاتهم ذات علاقة بالدراسة ويسهم ذلك في الحصول على نتائج جيدة.

3.المركز الوظيفي: أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم مركزهم الوظيفي محاسبين ورؤساء حسابات إذ بلغ عددهم (64) فرداً بنسبة (64%)، و (9) أفراد وبنسبة (9.0%) مركزهم الوظيفي مدير مالي، و (11) فرداً وبنسبة (11.0%) مركزهم الوظيفي مدير إداري، و (7) أفراد وبنسبة (7.0%) مركزهم الوظيفي مراجعين، كما تضمنت العينة على (14) فرداً وبنسبة (14.0%) لهم مراكز وظيفية أخرى أي أن (86%) من أفراد عينة الدراسة وظائفهم ذات علاقة بمتغيرات الدراسة.

4.سنوات الخبرة:أفراد عينة الدراسة الذين خبرتهم أكثر من 5 سنة بلغ عددهم (66) فرد بنسبة (66%)، أما الذين خبرتهم اقل من 5 سنة عددهم(34) أفراد وبنسبة (34.0%) ، ويشير ذلك إلى أن أفراد العينة يتمتعون بخبرة جيدة في مجال عملهم مما يسهم في الحصول على نتائج أكثر واقعية.

الصدق الظاهري والثبات: للتأكد من الصدق الظاهري للإستبانة تم عرضها علي عدد خمسة محكمين في مجال الدراسة، كما تم أخذ عينة استطلاعية بحجم (15) فرداً وتم حساب ثبات الإستبانة من العينة الاستطلاعية بموجب طريقة التجزئة النصفية وكانت النتائج كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (2) معامل ألفا كرونباخ وصدق ارتباط بيرسون بين درجة كل محور والدرجة الكلية للإستبانة

المحور	معامل الارتباط	معامل الثبات
الأول	**0.56	0.72
الثاني	**0.89	0.94
الثالث	**0.79	0.88
الرابع	**0.70	0.82
الخامس	**0.67	0.80
الإستبانة ككل	**0.84	0.91

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2015م

يتضح من نتائج الجدول رقم (2) أن مؤشرات الارتباط لمحاور الدراسة تتراوح بين(0.56)** إلى (0.89)** وعلى نطاق الإستبانة ككل يبلغ(0.84)** وهي جميعها دالة عند مستوى معنوية (0.01)، وفيما يتعلق بثبات أبعاد محاور الدراسة يتضح أن معاملات ألفا كرونباخ تتراوح بين (0.72 إلى 0.94) وهي مؤشرات ثبات دالة إحصائياً (< 0.60 ، جودة 2009).

الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل: بعد ترميز وتفريغ البيانات في الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، تم استخدام التوزيع التكراري للإجابات، (النسب المئوية، معامل ارتباط بيرسون، ثبات ألفا كرونباخ، والوسيط، اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات) ، كما تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS، وكذلك الاستعانة بالبرنامج Excel لتنفيذ الأشكال البيانية المطلوبة في الدراسة.

تحليل بيانات الدراسة: من خلال حساب الوسيط لكل عبارة من عبارات الإستبانة وذلك كما يلي:

الفرضية الأولى:

جدول(3): الوسيط لإجابات عينة الدراسة على متغير حجم راس مال الشركة

العبارات	الوسيط	التفسير
----------	--------	---------

أوافق	5	توفير الموارد المالية لتحقيق الاهداف الإستراتيجية للشركة
بشدة		
أوافق	5	المحافظة على رأس المال خلال مقدره الأصل على التمويل نفسه .
بشدة		
أوافق	5	عدم تأثير رأسمال شركات الإجارة التمويلية بعوامل التضخم قصير الأجل.
بشدة		
أوافق	5	توفير تمويل كامل لقيمة رأسمالية .
بشدة		
أوافق	5	يمكن من الاحتفاظ برأسمال الشركة واستخدامه في الاستثمارات .
بشدة		
أوافق	5	جميع العبارات
بشدة		

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2015م

يتبين من الجدول رقم (3) أن قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات الفرضية الأولى كانت (5)، وعلى الفرضية كاملة كانت (5) ، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على ما جاء بعبارات الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية:

جدول رقم (4) الوسيط لإجابات عينة الدراسة على متغير سيولة الشركة

العبارات	الوسيط	التفسير
يوفر للمنشأة سيولة كافية لتوظيفها في الاستثمارات.	5	أوافق
		بشدة
انخفاض التأجير التمويلي يساعد على توفير سيولة كافية .	5	أوافق
		بشدة
يساعد على التخطيط المالي الجيد للسيولة المتاحة.	5	أوافق
		بشدة
يؤدي إلى سرعة دوران النقود في الشركة.	5	أوافق
		بشدة
يوفر تمويل طويل الأجل يجنب الشركة انخفاض السيولة .	5	أوافق
		بشدة
جميع العبارات	5	أوافق
		بشدة

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2015م

يتبين من الجدول رقم (4) أن قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات الفرضية الثانية كانت (5)، وعلى الفرضية كاملة كانت (5) ، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على ما جاء بعبارات الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة:

جدول رقم (5): الوسيط لإجابات عينة الدراسة على متغير درجة مخاطرة الشركة

التفسير	الوسيط	العبارات
أوافق بشدة	5	يخفض مخاطر الأعمال نسبة لخفض تكاليف.
أوافق بشدة	5	يجنب مخاطر تقادم أصول الشركة .
أوافق بشدة	5	يوفر سيوليه تحد من مخاطر الفشل المالي للشركة.
أوافق بشدة	5	يحقق توازن بين العائد ودرجة المخاطر التي تتعرض لها الشركة.
أوافق بشدة	5	يحد من ارتفاع مخاطر الرفع المالي وتكاليف الافتراض .
أوافق بشدة	5	جميع العبارات

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية ، 2015م

يتبين من الجدول رقم (5) أن قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات الفرضية الثالثة كانت (5)، وعلى الفرضية كاملة كانت (5) ، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على ما جاء بعبارات الفرضية الثالثة.

الفرضية الرابعة:

جدول رقم (6): الوسيط لإجابات عينة الدراسة على متغير ربحية الشركة

التفسير	الوسيط	العبارات
أوافق بشدة	5	توفير أنشطة ربحية بأقل تكلفة.
أوافق بشدة	5	زيادة الربحية من خلال زيادة لقيمة السوقية .
أوافق بشدة	5	زيادة الربحية من خلال استقلال الفرص الاستثمارية المتاحة.
أوافق بشدة	5	تقليل الضرائب المدفوعة من قبل الشركة يؤدي إلى زيادة الربحية.
أوافق بشدة	5	المحافظة على مستوى الربحية من خلال التنبؤ بالاحتياجات المالية لتوفيرها في الوقت المناسب .
أوافق بشدة	5	جميع العبارات

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2015م

يتبين من الجدول رقم (6) أن قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات الفرضية الرابعة كانت (5)، وعلى الفرضية كاملة كانت (5) ، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على ما جاء بعبارات الفرضية الرابعة.

الفرضية الخامسة:

جدول رقم (7): الوسيط لإجابات عينة الدراسة على متغير مستوي منافسة الشركة

التفسير	الوسيط	العبارات
أوافق بشدة	5	تطوير قدرات الشركة المنافسة المحلية والعالمية.
أوافق بشدة	5	تجعل الشركة تقدم خدمات تمويلية بطرق جيدة .
أوافق بشدة	5	تحسين شروط منح التمويل للحصول على مشاريع استثمارية.
أوافق بشدة	5	تشجيع السوق المحلية للمنافسة وتوفير التمويل اللازم لها.
أوافق بشدة	5	تقديم الخدمات التمويلية للشركات بعدالة تنافسية في سوق العمل .
أوافق بشدة	5	جميع العبارات

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2015م

يتبين من الجدول رقم (7) أن قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات الفرضية الخامسة كانت (5)، وعلى الفرضية كاملة كانت (5) ، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على ما جاء بعبارات الفرضية الخامسة.

اختبار الفرضيات، من خلال:

أولاً، استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج للفرضيات وذلك كما يلي:

الفرضية الأولى: حجم رأس مال الشركة كمتغير مستقل ممثل بـ (x1) و تقويم الأداء المالي كمتغير تابع ممثل بـ

(y) وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (8) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين حجم رأس مال الشركة و تقويم

الأداء المالي

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	اختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	0.000	9.109	3.334	\hat{B}_0
معنوية	0.000	3.833	0.512	\hat{B}_1
			0.67	معامل الارتباط
				(R)

معامل التحديد	0.45	
(R^2)		
اختبار (F)	14.689	النموذج معنوي
$\hat{y} = 3.334 + 0.512x_1$		

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2015م

يتضح من الجدول رقم (8)

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين تطبيق حجم رأس مال الشركة كمتغير مستقل و تقويم الأداء المالي كمتغير تابع حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.67).
2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.45) هذه القيمة تدل على أن حجم رأس مال الشركة كمتغير مستقل تساهم بـ (45%) في تقويم الأداء المالي (المتغير التابع).
3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (14.689) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحليل حجم رأس مال الشركة و تقويم الأداء المالي. " قد تحققت.

الفرضية الثانية: : درجة مخاطر الأعمال كمتغير مستقل ممثل بـ (x3) و تقويم الأداء المالي كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (9): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين درجة مخاطر الأعمال و تقويم الأداء المالي

معاملات	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
الانحدار			
3.516	10.867	0.000	معنوية
\hat{B}_0			
0.491	3.777	0.000	معنوية
\hat{B}_1			
معامل الارتباط (R)	0.63		
معامل التحديد (R^2)	0.40		
اختبار (F)	14.265		النموذج معنوي
$\hat{y} = 3.516 + 0.491x_3$			

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2015م

يتضح من الجدول رقم (9):

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين تطبيق درجة مخاطر الأعمال كمتغير مستقل و تقويم الأداء المالي كمتغير تابع حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.63).
2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.40)، هذه القيمة تدل على أن درجة مخاطر الأعمال كمتغير مستقل تساهم بـ (56%) في تقويم الأداء المالي (المتغير التابع).

3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (14.265) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: " توجد علاقة ذات دالة إحصائية بين تحليل درجة المخاطرة الشركة و تقويم الأداء المالي. " قد تحققت.

الفرضية الثالثة: درجة سيولة الشركة كمتغير مستقل ممثل بـ (X2) و تقويم الأداء المالي كمتغير تابع ممثل بـ (Y) وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (10): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين درجة سيولة الشركة و تقويم الأداء المالي

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	اختبار (t)	معاملات الانحدار
معنوية	0.000	8.152	3.109
معنوية	0.000	4.268	0.763
			0.75
			0.56
النموذج معنوي			18.212

معامل الارتباط (R) 0.75
معامل التحديد (R²) 0.56
اختبار (F) 18.212

$$\hat{y} = 3.109 + 0.763x_1$$

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2015م

يتضح من الجدول رقم (10)

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين تطبيق درجة سيولة الشركة كمتغير مستقل و تقويم الأداء المالي كمتغير تابع حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.75).

2. بلغت قيمة معامل التحديد (R²) (0.56)، هذه القيمة تدل على أن درجة سيولة الشركة كمتغير مستقل تساهم بـ (56%) في تقويم الأداء المالي (المتغير التابع).

3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (18.212) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على أن: " توجد علاقة ذات دالة إحصائية بين تحليل سيولة الشركة و تقويم الأداء المالي. " قد تحققت.

الفرضية الرابعة: مستوى الربحية كمتغير مستقل ممثل بـ (X4) و تقويم الأداء المالي كمتغير تابع ممثل بـ (Y) وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (11): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين مستوى الربحية و تقويم الأداء

المالي

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	اختبار (t)	معاملات الانحدار
معنوية	0.000	9.185	3.071
معنوية	0.000	4.991	0.813
			0.83

معامل الارتباط (R) 0.83

معامل التحديد (R^2)	0.69
اختيار (F)	24.907
النموذج معنوي	
$\hat{y} = 3.071 + 0.813x_4$	

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2015م

يتضح من الجدول رقم (11):

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين تطبيق مستوى الربحية كمتغير مستقل و تقويم الأداء المالي كمتغير تابع حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.83).
 2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.69) هذه القيمة تدل على أن مستوى الربحية كمتغير مستقل تساهم بـ (69%) في تقويم الأداء المالي (المتغير التابع).
 3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (24.907) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
- مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الرابعة والتي نصت على أن: " توجد علاقة ذات دالة إحصائية بين تحليل الربحية للشركة و تقويم الأداء المالي. " قد تحققت.
- الفرضية الخامسة: مستوى المنافسة كمتغير مستقل ممثل بـ (X5) و تقويم الأداء المالي كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول الآتي:
- جدول رقم (12): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين مستوى المنافسة و تقويم

الأداء المالي

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	اختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	0.000	8.035	2.573	\hat{B}_0
معنوية	0.000	6.770	0.901	\hat{B}_1
			0.86	معامل الارتباط
				(R)
			0.74	معامل التحديد (R^2)
النموذج معنوي			45.833	اختبار (F)
$\hat{y} = 2.573 + 0.901x_5$				

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2015م

يتضح من الجدول رقم (12):

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين مستوى المنافسة كمتغير مستقل و تقويم الأداء المالي كمتغير تابع حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.86).
2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.74) هذه القيمة تدل على أن مستوى المنافسة كمتغير مستقل تساهم بـ (74%) في تقويم الأداء المالي (المتغير التابع).
3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (45.833) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الخامسة والتي نصت على أن: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحليل مستوى المنافسة للشركة و تقويم الأداء المالي. " قد تحققت.

ثانياً: نتائج الانحدار الخطي المتعدد:

مؤشرات ملائمة متغيرات البحث لتحليل الانحدار المتعدد:

قبل البدء في تطبيق تحليل الانحدار المتعدد لتبيان أثر المتغيرات المستقلة المرتبطة بقرار التأجير التمويلي في تقويم الأداء المالي، يجب التحقق من شروط استخدام تحليل الانحدار المتعدد والتي منها عدم وجود ارتباط متعدد بين المتغيرات المستقلة وأن بيانات متغيرات البحث سواء المستقلة منها أو التابعة تتبع التوزيع الطبيعي، وتم بإجراء اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح ومعامل الالتواء، ونتائج ذلك يبينها الجدول(13):

جدول رقم (13): اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح ومعامل الالتواء

Durbin-Watson	نسبة معامل الالتواء إلى الخطأ المعياري	الخطأ المعياري	معامل الالتواء Skewness	معامل التضخم التباين VIF	التباين المسموح به Tolerance	المتغيرات المستقلة
> 1.81 2	0.800	0.201	0.161	2.267	0.441	حجم رأس المال
	0.758		0.265	1.786	0.560	درجة سيولة الشركة
	1.005		0.200	2.954	0.339	درجة المخاطر
	1.135		0.252	2.517	0.397	مستوى الربحية
	1.445		0.321	1.962	0.510	مستوى المنافسة

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2015م

يتضح من نتائج الجدول(13) أن قيم معامل تضخم التباين لجميع المتغيرات تقل عن(10) مع قيم تباين مسموح <0,05، وأن مؤشر درين واتسون = 1.81 > 2، كما أن جميع معاملات الالتواء > 1 وهي جميعها مؤشرات يخلص من خلالها الباحثان إلى ملائمة متغيرات البحث (المستقل والتابع) لإجراء تحليل الانحدار المتعدد.

تحليل الانحدار المتعدد لمتغيرات الدراسة: المتغيرات المستقلة (حجم رأس المال = x_1 ، درجة السيولة = x_2 ، درجة المخاطرة = x_3 ، مستوى الربحية = x_4 ، ومستوى المنافسة = x_5)، المتغير التابع (تقويم الأداء المالي (y)

جدول رقم (14): الانحدار الخطي المتعدد لقياس تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع

معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
1.896	4.235	0.000	معنوية
0.958	5.123	0.000	معنوية
0.248	3.343	0.000	معنوية
0.190	4.200	0.000	معنوية

معنوية	0.000	6.120	0.177	\hat{B}_4
معنوية	0.000	4.423	0.447	\hat{B}_5
			0.77	معامل الارتباط المتعدد
				(R)
			0.60	معامل التحديد (R^2)
النموذج معنوي			40.104	اختبار (F)
	النموذج $\hat{y} = 1.089 + 0.058x_1 + 0.248x_2 + 0.190x_3 + 0.177x_4 + 0.447x_5$			

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2015م

يتضح من الجدول رقم (14):

- أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين حجم رأس المال و درجة سيولة الشركة و درجة المخاطر و مستوى الربحية و مستوى المنافسة و تقويم الأداء المالي حيث بلغت قيم معامل الارتباط المتعدد (0.77).
 - بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.60) هذه القيمة تدل على أن حجم رأس المال و درجة سيولة الشركة و درجة المخاطر و مستوى الربحية و مستوى المنافسة كمتغيرات مستقلة تساهم (60%) في تقويم الأداء المالي (كمتغير تابع).
 - نموذج الانحدار المتعدد معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (40.104) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
 - من النتائج أعلاه نجد أن جميع معاملات الانحدار (B) معنوية محجم رأس المال بلغت قيمة (t) المحسوبة (5.123) وهي عند مستوى أقل (0.000) درجة السيولة بلغت قيمة (t) المحسوبة (3.343) وهي عند مستوى أقل من (0.000) درجة المخاطر بلغت قيمة (t) المحسوبة (4.200) وهي عند مستوى أقل من (0.000) مستوى ربحية بلغت قيمة (t) المحسوبة (6.120) وهي عند مستوى أقل من (0.000) مستوى المنافسة بلغت قيمة (t) المحسوبة (4.423) وهي عند مستوى أقل من (0.000). وهذه النتيجة تدل على وجود تأثير معنوي من قبل المتغيرات المستقلة (حجم رأس المال و درجة سيولة الشركة و درجة المخاطر و مستوى الربحية و مستوى المنافسة) على المتغير التابع (تقويم الأداء المالي).
- الأهمية النسبية للمتغيرات المستقلة:**
- تم استخدام نموذج المقدرات القياسية لبيان الأهمية النسبية للمتغيرات حجم رأس المال و درجة سيولة الشركة و درجة المخاطر و مستوى الربحية و مستوى المنافسة) على المتغير التابع (تقويم الأداء المالي). كما يلي:

جدول رقم (15): نموذج المقدرات القياسية

الترتيب من حيث الأهمية النسبية	الأهمية النسبية	المتغير المستقل
الخامسة	0.067	حجم رأس المال
الثالث	0.275	درجة سيولة الشركة
الثاني	0.247	درجة المخاطر

الرابع	0.214	مستوى الربحية
الأول	0.530	مستوى المنافسة

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2015م

يتبين من خلال الدول رقم (15)، أن عامل مستوى المنافسة أكثر تأثيراً، ثم عامل درجة المخاطر، ثم عامل درجة السيولة، ثم عامل مستوى الربحية، وأخيراً حجم رأس المال.

النتائج :

1. يوفر تقويم الأداء المالي معلومات تساعد في المحافظة علي رأس مال الشركة من خلال زيادة استثماراتها لتحقيق الأهداف الإستراتيجية.
2. تقويم الأداء المالي يؤدي إلى تخفيض مخاطر الأعمال نتيجة كشف مواقع الضعف في الشركة مما يساعدها في إيجاد الحلول في الوقت المناسب.
3. يوفر تقويم الأداء المالي للشركة تقارير تساعدها في إدارة سيولتها بالشكل الأمثل.
4. يحافظ تقويم الأداء المالي للشركة على مستوى الربحية من خلال التنبؤ بالاحتياجات المالية لتوفيرها في الوقت المناسب.
5. يعد تقويم الأداء المالي عاملاً أساسياً وجوهرياً في تطوير نشاط الشركة وبناء الميزة التنافسية.

التوصيات :

1. ضرورة تفعيل وتشجيع البنوك والمؤسسات المالية على تقديم خدمات التأجير لتمويلي في بيئة الأعمال السودانية.
2. توسيع نطاق استخدام عقود التأجير التمويلي في الشركات السودانية باعتبارها وسيلة تمويل تتوافر فيها الكفاءة والمرونة.
3. الاستفادة من التجارب والخبرات الدولية في مجال التأجير التمويلي بهدف إعطاء هذه الصيغة الإطار التشريعي والقانوني المناسب واعتماد نموذج إجرائي واضح يضمن فيها حقوق المؤجر والمستأجر والأصل محل الإيجار.

المراجع :

1. بارود، احمد توفيق، (2011م)، معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية، بحث دكتوراه في الاقتصاد، غير منشور، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.
2. عبد اللطيف، باسم محمد، (2008)، المعالجة المحاسبية لنشاط التأجير التمويلي و تأثيرها على المعاملة الضريبية في جمهورية مصر العربية، بحث ماجستير في المحاسبة، غير منشور، جامعة القاهرة، كلية التجارة، مصر.
3. مكي، بانا ياسين، (2012م)، الآثار الاقتصادية لعقد التأجير التمويلي، مجلة الخليج العربي، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة البصرة، المجلد 40، العدد الأول.
4. عبد المحسن، توفيق، (2006)، اتجاهات حديثة في التقييم والتميز في الإدارة، القاهرة: دار الفكر العربي.

5. الحاج، حسن ودهال، رياض، (2000)، حول طرق التخصص، مجلة المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الأول
6. خضاونة، احمد سليمان، (2008م)، المصارف الإسلامية، تحديات العولمة استراتيجيه مواجهتها، عمان: عالم الكتاب الحديث للنشر.
7. خوني، راجح وحساني، رقية، (2006م)، واقع وآفاق التأجير التمويلي في الجزائر وأهميته كبديل تمويلي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحث مقدم في الملتقى الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة بكسرة، الجزائر.
8. عبد الحمين النجدي، (2010م)، المعايير الشرعية، المنامة: إدارة المكتبات.
9. جمعة، السعيد فرحات، (2000م)، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، الرياض: دار المريخ للنشر.
10. أيوب، سميرة إبراهيم، (2003م)، اقتصاديات النقل دراسة تمهيدية، الإسكندرية: الدار الجامعية.
11. سعيد، عبد الخالق، التأجير كأداة للتمويل أبعاده وتقنياته، موقع البوابة القانونية، <http://www.ladis.com/> 2015/2/01.
12. أبو قحف، عبد السلام، (1997م)، التنافسية و تغير قواعد اللعبة، الإسكندرية: مكتبة و مطبعة الإشعاع.
13. عبد الحميد، عبد المطلب، (2002م)، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الاسكندرية: الدار الجامعية.
14. أنعمي، عدنان، (2009)، الإدارة المالية المتقدمة، عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع.
15. أساعدي، عمر مفتاح، (2015م)، مدي تطبيق ونجاح التأجير التمويلي في المصارف الليبية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة سرت، ليبيا، المجلد 10، العدد الثامن والثلاثون.
16. إدريس، فائز أحمد المكي، (2009)، المعاملة الضريبية لعقود الإيجار التمويلية والتشغيلية، بحث ماجستير في المحاسبة، غير منشور، جامعة أمدرمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا.
17. حموي، فواز صالحوم، (2005م)، مشكلات الاستئجار التمويلي وإثرها في اتخاذ القرار التمويلي الأمثل في تنفيذ الاستثمارات، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد 21، العدد الأول،
18. الخزاعي، ماهر، (2009م)، إدارة السيولة والربحية، بحث ماجستير في إدارة الأعمال، غير منشور، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سوريا.
19. وفيق، محمد المهدي، (2006م)، اثر الأجر في إحكام عقد الإجارة في الفقه والقانون المدني، بحث ماجستير في القانون، غير منشور، جامعة النجاح الوطنية، غزة.
20. العامري، محمد علي إبراهيم، (2008م)، الإدارة المالية، عمان: مطبعة دار المناهج للنشر والتوزيع.
21. شاهين، مصطفى عبد العزيز، (2010)، الآثار الضريبية للمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي، مجلة المال والتجارة، القاهرة، العدد 497.
22. هندي، منير ابراهيم، (2008م)، أساسيات الاستثمار وتحليل الأوراق المالية، الإسكندرية، منشأة المعارف.

23. صيام، وليد زكريا وقطيشات، محمد نواف،(2007م)، تأثير قرارات التأجير التمويلي على الأداء المالي للشركات المستأجرة في الأردن، مجلة كلية دراسات العلوم الإدارية، جامعة الأردن، ، المجلد 34، العدد الأول.
24. سيكران ، اوما ، (2006م)، طرق البحث في الإدارة- مدخل لبناء المهارات البحثية، تعريب إسماعيل علي بسيوني، الرياض: دار المريخ للطباعة والنشر.
25. عبید، مصطفى فؤاد، (2003م)، مهارات البحث العلمي، غزة: أكاديمية الدراسات العالمية.
26. Al – shiab Muhammad Salam, & Bawnish , Shamsi ,(2008), Determinants of Financial Leasing Development in Jordan , mu"tah University Jordan
27. Bruce Kraemer-Eis, Helmut, and Lang, Frank (2012) The importance of leasing, for SME finance, European Investment Fund (EIF) 96, BlvdKonrad Adenauer, L-2968 Luxembourg, http://www.eif.org/news_centre/research/index.htm, Luxembourg, August 2012
28. Susan Avery ,(2001) To Lease or not. Journal of Business Finance, Vol.3, No. 10, [http: www.find articles.com](http://www.findarticles.com).
29. Deanna Ox ender, Buy or Lease,(1999), the Enteral Question (automobiles), Journal of Business Finance, Vol.3, No. 10..
30. Deakin , Edward B. & Maher,(1987) , Michal W. cost Accounting 2nd.